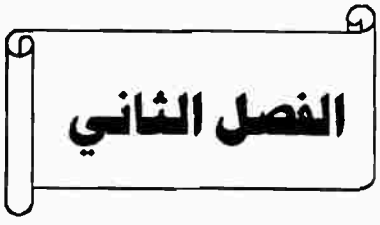
الفصل الثاني

الفصل الثاني
العنف الجنسي

لا يحبذ المجتمع العربي مناقشة الموضوعات المرتبطة بالجنس؛ فلا يزال يعتبر إلى حد كبير من المحظورات والممنوعات، فإن الخوض في هذا الموضوع يعد خروجاً على الأخلاق العامة التي تعارف عليها المجتمع ومساساً بالأعراف والتقاليد التي تحكم هذا الموضوع.

ويأتي موضوع العنف الجنسي؛ وخاصة الاغتصاب والذي يعد انحرافاً جنسياً خاصة إذا كان المعتدي عليها فتاة صغيرة أو امرأة مسنة كما قد يحصل في بعض الحالات، بمعنى أن الضحية لم تأت على أي فعل يشجع المعتدي على ما قام به حيث يظهر فعل الاغتصاب على اعتبار أنه فعل إجرامي محض.

ويقصد بالعنف الجنسي لجوء الآخر إلى استدراج الضحية – سواء طفلاً أم امرأة – بالقوة والتهديد، إما لتحقيق الاتصال الجنسي، أو استخدام المجال الجنسي مثل التحرش الجنسي، والشتم بألفاظ نابية، والإجبار على ممارسة الجنس، والإجبار على القيام بأفعال جنسية شاذة.

وقد يقع العنف الجنسي داخل نطاق الأسرة أو في خارجها وفي كلتا الحالتين يحاط بالتكتم الشديد والحيلولة دون وصول الحالات إلى القضاء والشرطة، لأن من شأن ذلك الإساءة إلى سمعة الأسرة ومستقبل أفرادها في المجتمع. ومن ضروب العنف الجنسي داخل نطاق الأسرة، إجبار الزوجة عنوة بطريق الضغط والإكراه على ممارسة الجنس، أو اللجوء للأساليب المنافية للأخلاق والدين. كذلك التحرش الجنسي من قبل الذكور في الأسرة بالإناث.

أما العنف الجنسي أو التحرش الجنسي الذي يقع خارج نطاق الأسرة فقد يتخذ أشكالاً متعددة مثل الاغتصاب، والتحرش الجسدي والجنسي في الشوارع والمواصلات العامة أو في الأماكن المزدحمة، أو التحرش من قبل أرباب العمل بالفتيات أو بالأطفال، أو من خلال إجبار الأطفال على نشاطات جنسية متنوعة.

ويعد الاغتصاب هو الشكل الأكثر عنفاً للعنف الجنسي، وهو مشكلة حادة وخطيرة، والدليل على ذلك أن هناك مؤشرات تدل على أن حوالي من ١٤ إلى ٢٥% من النساء تعرضن لممارسة الجنس بالقوة وضد رغبتهن وإرادتهن ولو لمرة واحدة أثناء حياتهن الجنسية في الدول الغربية (السمري، ١٩٩٩). ومن ثم، فإن مشكلة الاغتصاب ليست مشكلة ذات طبيعة محلية، بل هي مشكلة عالمية، ومع ذلك فإن ظروف ارتكابها ودوافعها والسمات الشخصية لمرتكبيها تختلف من مجتمع إلى آخر.

إضافة إلى هذا، قد يتعرض الطفل إلى الإساءة الجنسية ويتمثل هذا في استخدامه لإشباع الرغبات الجنسية لبالغ أو مراهق. وتشمل الإساءة تعريض الطفل لأي نشاط أو سلوك جنسي ويتضمن غالباً التحرش الجنسي بالطفل من قبل ملامسته أو حمله على ملامسة المتحرش جنسياً. ومن الأشكال الأخرى للاعتداء الجنسي على الطفل المجامعة وبغاء الأطفال والاستغلال الجنسي للطفل عبر الصور الخلاعية والمواقع الإباحية.

وللاعتداء الجنسي آثار مدمرة على الأطفال فهم لا يستطيعون أو لا يرغبون الكلام عن الإساءة الجنسية، ومما يجعل الموضوع أكثر تعقيداً هو أن الأعراض السريرية لهذه الإساءة نادرة الحدوث، وعليه يتم البحث عن المؤشرات

السلوكية، والتي بدورها لا يوجد مؤشر سلوكي وحيد يعتبر تشخيصياً. وقد تشمل الأعراض السريرية المحتملة للإساءة الجنسية صعوبة في المشي أو الجلوس، الملابس الداخلية قد تكون ملوثة ببقع أو دماء، وجود ألم، وحكة، وكدمات، وتمزقات، ونزف بالأعضاء التناسلية الخارجية، وحدوث مرض جنسي معدي أو التهابات بالمسالك البولية، أو حدوث حمل.

وإلى جانب هذا، تشمل المؤشرات السلوكية لضحية الإساءة الجنسية سوء النظافة العامة، والانعزال، والإخفاق في تكوين علاقات اجتماعية، وتجنب الملامسة الجسدية للبالغين أو حتى للأطفال، والتبول اللاإرادي، وكوابيس، ومص الإبهام، وأرق، واضطرابات بالنوم، والكآبة والتوتر، ومعرفة جنسية تماثل معرفة البالغين، والجنوح والإنحراف والهروب من المنزل، والفشل الدراسي والإدمان ، ومحاولات الانتحار.

الاغتصاب:

أجمعت الدراسات المقدمة كافة على أن جرائم الاغتصاب من أكثر أشكال العنف التي تتعرض لها المرأة ويتم التكتم عليها من المرأة نفسها ومن الأسرة ولا تلقى ترحيباً من المجتمع، وبخاصة الدوائر الرسمية، فعادة ما تحاط هذه الجرائم بكثير من السرية على اعتبار أنها تقع تحت بند الجرائم الجنسية.

ومن الصعوبة معرفة الحجم الحقيقي لهذه الجرائم على وجه الدقة، خاصة في البلدان العربية. أما في الدول الغربية ؛ وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تبين أن لديها أعلى معدلات للعنف الممارس ضد المرأة، بل وتتعدد أشكاله؛ فقد أظهرت دراسة للمعهد الوطني للعدل بالولايات المتحدة الأمريكية أصدرها في سبتمبر ٢٠٠٢م أن عدد الطالبات اللاتي يتعرضن

للاغتصاب سنوياً يصل إلى ٣٥٠ طالبة بين كل ١٠٠٠ طالبة، واكتشفت الدراسة التي تم إجراءها على طالبات الجامعات أن طالبة من كل عشر طالبات قد تعرضت لاعتداء جنسي قبل التحاقها بالكلية، وأن ٩% من الضحايا يعفين الأشخاص الذين اعتدوا عليهن، وفي الغالب يكون هذا المغتصب صديقاً مقرباً أو أحد معارفها.

موقف المجتمع من الاغتصاب:

تساهم كل من المرأة وحتى الفتيات الصغيرات منهم والأسرة والمجتمع في عملية التكتم على الإبلاغ عن عمليات الاغتصاب، وأن اختلفت الأسباب لكل طرف.

فالمرأة لا تبلغ عادة إذا ما تعرضت لعملية الاغتصاب خوفاً من الفضيحة وخشية من أن تتهم بعدم الحفاظ على نفسها، إلا إذا تم ذلك في مكان عام وافتضح الأمر. وتخشى المرأة أن تبلغ عن تعرضها للاغتصاب إذا لم تكن متزوجة خوفاً من أن تفقد فرصة الزواج مستقبلاً، أو أن تتعرض للطلاق إذا كانت متزوجة.

وجاء في دراسة علمية ما يؤكد ذلك، حيث ترى أن شكل التنشئة الذي تخضع له الفتاة منذ الصغر قائم على بند واحد هو الحفاظ على عذريتها، ومن ثم أعدادها لتكون زوجة وأما. وأن أقصى درجات الأذى الذي قد يلحق بها مستقبلاً هو عدم حصولها على فرصة للزواج. وبعد الزواج تنتابها الهواجس خوفاً من أن تفقد هذا الزواج، فيصبح الطلاق أقصى عقوبة قد تتعرض لها المرأة.

ولا يختلف موقف الأسرة عن موقف المرأة في هذا الجانب، ذلك أن المرأة تتبنى أفكار أسرتها، التي هي أفكار المجتمع، وانتهت الدراسة إلى إنه من أجل

الحفاظ على عذرية الفتاة فإنها تؤنب وتحذر وتخوف دائماً من سلوكها، وتـزرع فيها الخوف من العالم الخارجي، وبخاصة عالم الرجال، فهي تنشـأ محاطـة بمخاوف أهلها عليها، ويتطور هذا الخوف إلى خوف على نفسها من خـلال مخاوف أهلها عليها.

ومن خلال هذا النظام الصارم في تربية الفتاة نجد أن الأسرة والمجتمع لا يتعاطفان مع من يتعرضن لجريمة الاغتصاب ولا يرغبن في الإبلاغ عنها خوفاً من الفضيحة التي ستحدث عند الإبلاغ، وما يتبع ذلك من تحقيق ومحـاكم، والحرج الناشئ عن نظرة الناس إليهن، تلك النظرة التي تجعلهن يشعرن كـأنهن اللاتي أجرمن، ذلك أن المعاملة التي تلقاها النساء المغتصبات، سـواء مـن رجال الشرطة عند الإبلاغ عن الجريمة أو من جهاز العدالة أثناء المحاكم تسبب لهن ارتباكاً شديداً إذ ينظر إليهن المعنيون في خبث وارتياب، ويبالغون فـي توجيه الأسئلة التي تتناول أدق التفاصيل وغالباً ما يعتبرون أن الضحية كانت سبباً في وقوع الجريمة سواء لأن منظرها جذاب أو لأن سلوكها فيه شئ من الليونة، فتصبح الضحية وفق هذه المفاهيم شريكاً في الجريمة، تقف جنباً إلى جنب مع الجاني أمام العدالة.

اغتصاب الفتيات في إطار الأسرة:

أشارت بعض الدراسات إلى وجود ظاهرة اغتصاب الفتيات داخل الأسرة Incest حيث تغتصب الفتاة الصغيرة من قبل أحد أفراد الأسرة كـالأب أو الأخ أو أحد الأقارب كزوج الأخت أم العم .. الخ. ولم تشر أي من هذه الدراسات إلى توافر إحصائيات رسمية حول هذه الظاهرة، فقد جاء فيها أن المتعـارف عليه هو اغتصاب الرجل للمرأة، لكن هناك نوعاً آخر من الاغتصاب يجري

ضمن العائلة الواحدة، أحد طرفيه هو الرجل، وضحيته الأخت أو الابنة، والـرقم ليس بالقليل لكن لم تتوافر أي معلومات رسمية حول هذا الموضوع.

ولقد اعتمدت تلك الدراسات على أسلوب المقابلة الشخصية للوقوف علـى أبعاد هذه الظاهرة، فتبين أن الاعتداء على الفتيات الصغيرات يتجاوز حـدود العنف الأسري، ليشمل العنف في إطار مؤسسات المجتمع.

وغالباً ما تتخلى الأسر عن بناتها المغتصبات عند إيـداعهن فـي دور الرعاية، أو حتى في السجون. ولا يقتصر الأمر على ذلك، ففي حالة مـا إذا اعتدى الأخ على أخته الصغيرة فغالباً ما تتدخل الأسرة لصالح الجاني وتعمل على تخفيف الحكم عليه لدى المحكمة. هذا إذا ما أفتضح الأمر وبلغت القضية إلى المحكمة. لكن عدداً من الأطباء المختصين في الطب النفسي ممن تم إجـراء مقابلات معهم يرون إن الاعتداء الجسدي على الفتيات الصغيرات غالباً ما يتم التكتم الشديد حوله من قبل الأسرة.

ومن ثم، فإن الاغتصاب جريمة عنف وتمرد واحتجاج مرضى قبل أن يكون لمجرد الحصول على اللذة ، إنه رغبة في هتك نسيج المجتمع وفـض بنيانه قبل أن يكون هتكاً لعرض أو فض لغشاء، وانتشاره في أي مجتمع هو دلالة على حال مرعب، وعلامة على انهيار سريع وتفكك مريب، والأهم أنه مؤشر خطير على مدى العنف المكبوت الذي لا يجد له منفذاً إلا فـي جسـد المرأة، ومتنفساً في كيانها وروحها. والمغتصبة تنتهك روحياً قبل أن تنتهـك جسدياً، ويزحف التصحر العاطفي على خضرة مشاعرها وتفـتح عواطفهـا ورغبتها في الحياة، وعندما ينشب نئب النذالة والرعب أظافره في جسدها فهـو في الوقت نفسه يجرح أنوثتهـا وإنسـانيتها وابتسـامتها، فينقلـب حنانهـا

قسوة، وتنقلب رقتها شراسة، ويتحول الحنان إلى فزع، والإقبال على الحياة إلى رعب من مجرد الانتساب إليها.

الاغتصاب ظاهرة تهدد المجتمع:

إن الاغتصاب كجريمة جنسية رهيبة تعد ضمن الإرهاب الجنسي، ليس بظاهرة جديدة مستحدثة، ولكنه ظاهرة قديمة عادت إلى المجتمعات كلها في مشرق الأرض ومغربها بقوة تبدو ظاهرة في زيادة حجمها عن المعتاد من قبل، واتساع مداها فلم تعد المرأة الضحية فقط، وإنما الأطفال من الجنسين، وفي كثير من الأحوال أصبح الاغتصاب جماعياً أي يقوم به أكثر من معتد، ولقسوة القلوب وتطور الجريمة أعقب الاغتصاب في كثير من الأحيان قتل الضحية لمحاولة إخفاء الجريمة.

ومن الأنصاف القول: إن المجتمع حالياً هو شريك فعال في جرائم الاغتصاب، فخروج النساء خارج بيوتهن للعمل وتبرجهن والاختلاط اليسير بين الجنسين وارتفاع سن الزواج، وبطالة الرجال وعدم قدرتهم على التمتع بحياة زوجية سعيدة في سن الشباب والرجولة والأنوثة والفورة الجنسية، والإعلام الهابط الحقير الذي يؤدي إلى الهياج الجنسي المستمر والدائم للجنسين كل ذلك وغيره أدى إلى استفحال الداء حيث أصبح مرضاً خطيراً يصيب المجتمعات كلها بلا استثناء.

ويمكننا القول بأن الاغتصاب بأنواعه هو الابن الشرعي لتحرر المرأة والدعوة إلى مزيد من التحرر، وإذا استمر الحال على ما هو عليه، فسيصبح الاغتصاب ظاهرة اجتماعية حية تعيش في المجتمع وسيألفها.

حجم جرائم الاغتصاب:

"تبلغ حجم جرائم الاغتصاب أكثر من عشرة آلاف جريمة سنوياً، وللأسف لا يتم الإبلاغ عن ٢% فقط، وفي الصعيد المصري لا يتم الإبلاغ عن حالة واحد ويعزي المجدوب (١٩٩٣) صعوبة معرفة الحجم الحقيقي لظاهرة الاغتصاب إلى تفضيل الفتاة وأهلها تكتم الأمر، لأن الجيران والأهل وحتى المعنيين بالمسؤولية يلقون اللوم على الفتاة في كثير من الأحيان لمظهرها المغري، أو سلوكها المتساهل .. الخ الأمر الذي يؤدي إلى تعذر زواج الضحية بعد ذلك إذا كانت لم تتزوج، أو إلى طلاقها إذا علم زوجها بما حدث. إن معظم حالات الاغتصاب تحدث لفتيات صغيرات تحت ١٨ سنة الكثيرات منهن تحت سن البلوغ، وفي حوالي ٨٥% من الحالات يكون المغتصب معروفاً للطفلة الضحية مثل الجار أو المشرف أو المدرس أو القريب أو زوج الأم أو الخادم أو السائق. ومع انتشار إدمان المخدرات والكحوليات والمنشطات والإنحرافات السلوكية، أصبحنا نشهد جرائم اغتصاب المحرم من نساء الأسرة فنجد الابن الذي يغتصب أمه أو أخته والعم الذي يغتصب ابنة أخته والخال الذي يغتصب ابنة أخته أو حتى الأب الذي يغتصب ابنته. والمغتصبون أشكال وألوان يمارسون الإرهاب والتسلط وإظهار القوة على الشخصية وينتمي المغتصبون إلى مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. والمغتصب في ممارسته لهذا الحدث الإجرامي البشع، لا يهتم بموافقة الضحية أو رضاها وإنما تتسلط عليه نوازع شتى وتدفعه أهداف شريرة منها ممارسة التسلط وإظهار القوة على الضحية أو إرهابها أو إذلالها وإهانتها وتحقيرها والحط من شأنها. وفي ٨-٤٥% من الحالات ينهي المغتصب العملية الجنسية في الدقائق العشرة الأولى ويتبعها بالإيذاء النفسي والبدني للضحية الذي يتطور إلى قتل الضحية، واغتصاب الإناث

أكثر أنواع العنف الموجه ضد المرأة وأشدها تدميرا للروح والنفس والبدن وله آثار حادة وأخرى مزمنة على الضحية وعلى أسرتها قد تمتد إلى نهاية العمر، وهذه الحالة يطلق عليها متلازمة حادث الاغتصاب.

وحقيقة أن الاغتصاب هو إعدام لحياة امرأة بدأ بإعدام عرضها والاعتداء الجسدي عليها، ولا يمنعنا هذا من إغفال دور المرأة في تشجيع الغير على اغتصابها سواء بتصرفاتها غير الدينية بين تبرج وسفور وخروج من بيتها دون سبب شرعي، أو مشاركتها الفعلية في الاتفاق على الاغتصاب لإجبار أهلها على تزويجها من المغتصب، فقد أثبتت الدراسات أن ٨٠% من حالات الاغتصاب تمت برضاء المرأة.

إذن التحرر باسم حرية العواطف وحرية المرأة في جسدها وباسم إباحة الحب والغرام قبل الزواج هو من أسباب الاغتصاب كما تجدر الإشارة إلى أنه في حالات كون المغتصب من أقارب المغتصبة فهذا يعني أن السبب هو الاختلاط، كذلك انشغال الأم عن الأسرة لعدم تفرغها للبيت والعمل خارجه (السيد، ٢٠٠٤).

العنف الجنسي في زمن الحرب:

أن العنف الجنسي جريمة وحشية كثيراً ما ترتكب ضد النساء في زمن الحرب، ويستخدم هذا النوع من العنف من أجل التعذيب والإيذاء وانتزاع المعلومات والإهانة والإذلال والترهيب والمعاقبة على أفعال حقيقية أو مزعومة تنسب إلى النساء أو أفراد عائلاتهن. كما يستخدم العنف الجنسي – خاصة هتك العرض – بغرض التطهير العرقي في منطقة ما عن طريق نشر الخوف، وإكراه الأفراد على مغادرة المنطقة.

ويحظر القانون الدولي الإنساني هتك العرض وجميع أشكال العنف الجنسي التي ترتكب في وقت الحرب، وتتضمن اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولان الإضافيان لها لعام ١٩٧٧ مبادئ قانون الحرب، والتي تنص على أن العنف الجنسي ليس أمراً حتمياً في النزاعات المسلحة ويجب منعه والوقاية منه.

ويتعين على الأطراف في النزاعات المسلحة ضمان عدم وقوع هتك العرض أو أية صورة من صور العنف الجنسي في أي وقت، كما يجب أن يتلقى حاملو السلاح تعليمات، واضحة ويخضعون لتدريبات كثيرة بهدف حظر العنف الجنسي ضد النساء والرجال والبالغين والأطفال أما الأشخاص الناجون من حوادث العنف الجنسي، فيجب حمايتهم من أي هجوم أخر وتلقيهم العلاج المناسب من الآثار الجسدية والنفسية التي تخلفها مثل هذه الجرائم، ويجب أن يتم العلاج بصفة سرية وخصوصية مع مراعاة الحساسيات الخاصة بالثقافة المحلية. إن احترام المرأة وحمايتها في زمن الحرب يجب أن يصبح حقيقة واقعة.

ولقد قام عدد من الباحثين بدراسة العنف الجنسي ضد الطفل والمرأة في علاقته ببعض المتغيرات النفسية والاجتماعية. فقد هدفت دراسة مونستار Moonstarr (١٩٩٩) إلى التعرف على العلاقة بين التفاؤل، التعاطف، وجهة الضبط، درجة تقبل العنف البيشخصي، والنوع على اعزاءات لوم الاغتصاب rape blame وذلك في أربع مواقف تجريبية مختلفة. وتعتبر المواقف الأربعة عبارة عن تغيرات أربع في سيناريو واحد للاغتصاب وتقدم هذه المواقف تصوير إيجابي أو سلبي للشخصية أو تصوير إيجابي أو سلبي للسلوك الذي يقوم به الضحية. وقام الباحث بقياس الجوانب السلوكية والشخصية للإحساس

باللوم لدى الضحية. وتكونت عينة الدراسة من (٣٢١) طالباً جامعياً من جامعة هوارد وافترضت الدراسة أن الأفراد الأعلى تفاؤلاً، والأكثر تعاطفاً، وذوى وجهه الضبط الداخلي ورفض العنف البيشخصي يتجهون نحو لوم سلوك الضحية للاغتصاب أكثر من لوم الشخصية، كما افترضت الدراسة اختلاف هذه النتائج باختلاف النوع ووصف الضحية.

وقد أشارت النتائج إلى تحقيق الفروض جزئياً حيث أتضح أن سلوك الضحية أكثر من الشخصية تؤثر على اعزاءات لوم سلوك أو شخصية الضحية، كما أوضحت النتائج أنه بغض النظر عن وصف الضحية، فإن الرجال يلومون شخصية الضحية أكثر من النساء. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الطلاب فوق سن الخمسة والعشرين عاماً يضعون مدى أقل من اللوم السلوكي على ضحية الاغتصاب.

وحاولت دراسة بوتز Butz (٢٠٠٠) التعرف على المنبئات المحتملة بالعنف الجنسي لدى الذكور من المراهقين. وتكونت عينة الدراسة من (٨٠) مراهقاً من الذكور الذين تراوحت أعمارهم بين ١٠-١٨ عاماً. وقام الباحث بمقارنة ٥٧ من العنيفين جنسياً، و٢٣ من غير العنيفين في متغيرات تاريخ وقوع الفرد كضحية للعنف والعدوانية والسيكوباتية.

وأوضحت النتائج أن مجموعة المراهقين العنيفين جنسياً لديهم عدد أكبر من الضحايا ومدى أكبر من العنف مع ضحاياهم، كما أن لديهم تاريخ سابق من الاعتداء البدني. كما وجدت الدراسة فروقاً في بعض المتغيرات الشخصية حيث يرتفع لديهم الاتجاه نحو حل الصراعات عن طريق العدوان والتعبير عن العدوانية، وارتفاع مستوى الاندفاعية، وانخفاض مستوى التعاطف.

وناقشت دراسة سيمونسون Simonson (٢٠٠١) العلاقة بين ادراكات الاعتداء الجسمي، الجنسي، والنفسي وبين الخبرات الشخصية للعنف البينشخصي interpersonal violence، ومشاهدة العنف الوالدي والمعتقدات الجنسية. وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من الطلاب من الذكور والإناث (ن=٢١٦) أغلبهم من القوقازيين (٨٣%) والذين تم الحصول على استجابتهم حول سلوكيات الاعتداء أثناء العلاقات الجنسية الشاذة والاتجاهات نحو أدوار النوع الذكرية والأنثوية، وسلوكيات العنف في العلاقات الجنسية، وخبرات مشاهدة العنف الزواجي بين الوالدين، والاتجاه نحو الاستجابة المرغوبة اجتماعياً.

وأوضحت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة بين المعتقدات الجنسية وادراكات شدة العنف البينشخصي. بينما وجدت الدراسة علاقة موجبة بين خبرات العنف البينشخصي ومشاهدة العنف الزواجي بين الوالدين وادراكات شدة العنف البينشخصي. كما وجدت الدراسة علاقة بين خبرات العنف البينشخصي ومشاهدة العنف الوالدي. وأوضحت النتائج عدم صحة الافتراضات القائمة على النظرية النسوية Feminist والتي تفترض وجود علاقة بين المعتقدات الجنسية وخبرات العنف البينشخصي، بينما دعمت النتائج صحة افتراض هذه النظرية القائل أن الرجال لديهم مدى أكبر من المعتقدات الجنسية ومدى أقل من شدة العنف البينشخصي.

وتناولت دراسة سكوت Scott (٢٠٠٢) العلاقة بين الاكتئاب والغضب لدى السيدات اللاتي وقعن ضحايا للاعتداء الجنسي والعنف العائلي. وافترضت الدراسة أن ضحايا الاعتداء الجنسي في الطفولة والسيدات اللاتي يتعرضن للعنف العائلي ترتفع لديهن مستويات الغضب والاكتئاب. كما افترضت الدراسة

وجود علاقة موجبة بين الغضب والاكتئاب، وتكونت عينة الدراسة من ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى (ن= ٣٤) من السيدات اللاتي وقعن ضحايا للاعتداء الجنسي في الطفولة، المجموعة الثانية (ن=٣٤) من السيدات التي يتعرضن للعنف العائلي، بالإضافة إلى مجموعة ضابطة (ن=٣٤) من السيدات اللاتي لم يتعرضن للعنف العائلي أو الاعتداء الجنسي. واستخدم الباحث مقياس بيك للاكتئاب ومقياس غضب الحالة والسمة State - Trait - Anger لسبيلبرجر. وأشارت نتائج الدراسة إلى ارتفاع مستويات الاكتئاب لدى المجموعتين الأولى والثانية عن المجموعة الضابطة. كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين الاكتئاب والغضب.

وناقشت دراسة فريشيز Freriches (٢٠٠٢) العنف العائلي والاغتصاب الزواجي martial rape ومحاولة الوقوف على أسباب هذا العنف الجنسي وذلك من خلال ثلاثة نماذج: **الأول**: يركز على خصائص شخصية الضحية أو مرتكب العنف فقط وهى النظريات ذات التوجه الفردي individually oriented theories، **الثاني**: هي النظريات ذات التوجه العائلي Family oriented theories وهي تلك التي تركز على الأسرة الأصلية للفرد الضحية أو مرتكب العنف، **الثالث**: النظريات ذات التوجه البنائيStructural theories وهي تلك التي تركز على البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع.

وأوضحت نتائج الدراسة أن العنف العائلي والاغتصاب يعتبران نتيجة لميكانزمات مختلفة، وأن الحوادث السابقة للعنف العائلي والحوادث الحالية يمكن شرحها وتفسيرها بشكل مختلف، وأن الاغتصاب الزواجي ليس له عامل مسبب مع أي من حدوث العنف العائلي أو سلوك العنف العائلي الحالي.

وتناولت دراسة كاراسكو Carrasco (٢٠٠٤) شدة ومدى تكرار العنف البدني والنفسي والجنسي لدى الذكور والإناث. وقام الباحث بقياس شدة ومدى تكرار العنف البدني والنفسي والجنسي في علاقته بالنوع ودرجة التوافق الزواجي، واستخدام الباحث مقياس العنف بين الزوجين إلى جانب مقاييس التقرير الذاتي للتوافق الزواجي والجنسي، وتكونت عينة الدراسة من (١٦٦) مفحوصاً (٧٦) من الذكور، (٩٠) من الإناث.

وأوضحت النتائج أن ٦٢% من المفحوصين يقعون فوق المتوسط مما يشير إلى معاناتهم من العنف النفسي والبدني والجنسي. ولم تجد الدراسة فروقاً بين الجنسين في العنف الجنسي أو النفسي، بينما وجدت الدراسة فروقاً دالة بين الجنسين في العنف البدني، ووجدت الدراسة علاقة سالبة بين العنف بشكل عام وبين التوافق الزواجي.

وتناولت دراسة بوتروورث Butterworth (٢٠٠٤) العنف ضد المرأة باعتباره أحد المجالات البحثية الهامة التي تحتاج إلى المزيد من العناية، وهدفت الدراسة إلى قياس الخبرات الحياتية للاعتداء البدني والجنسي لدى السيدات والعلاقة بين هذه الاعتداءات وبعض الاضطرابات النفسية. وتكونت عينة الدراسة من (٢٢٣٢) امرأة من استراليا اللاتي قام الباحث بعمل مقابلات معهن باستخدام المقابلة الشخصية الدولية والتي تستهدف قياس التأزم النفسي إلى جانب بعض المتغيرات الاجتماعية والديموجرافية.

وأشارت النتائج إلى وجود فروق بين السيدات اللاتي يعشن بمفردهن والسيدات اللاتي يعشن مع أزواجهن في التعرض للعدوان والعنف الجنسي والنفسي لصالح المجموعة الأولى. وأوضحت النتائج أن مقاييس العنف البدني

والجنسي كانت أقوى المنبئات بالأمراض والاضطرابات النفسية أكثر من المتغيرات الديموجرافية. وتوصلت الدراسة إلى أن خبرات العنف البدني والجنسي ترتبط بحدوث مدى أكبر من الاضطرابات النفسية لدى السيدات اللاتي يعيشن بمفردهن بالمقارنة بالسيدات اللاتي يعشن مع أزواجهن.

وقام فوشيه وآخرون Foshee *et al.* (٢٠٠٤) بدراسة طولية للتعرف على المنبئات بالعوامل المؤدية للوقوع ضحية للعنف الجنسي والبدني لدى المراهقين. وتكونت عينة الدراسة من (١٢٩١) مراهقاً في الصفوف من الثامن إلى التاسع والذين تم مقابلتهم كل عام لمدى أربع أو خمس أعوام.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الذكور الذين تمت عملية العنف معهم من أحد الراشدين ينخفض لديهم مستوى تقدير الذات ولديهم صديق وقع كضحية للعنف في العلاقات الجنسية، وإدمان الكحول. وبالنسبة للإناث فإن أقوى المنبئات هي الإقامة مع أحد الوالدين دون الآخر ولها صديقة وقعت ضحية للعنف في العلاقات الجنسية.

وهدفت دراسة بينيس Bennice (٢٠٠٤) إلى التعرف على الاستجابات السلوكية والنفسية للسيدات اللائي يقعن ضحايا للعنف الجنسي من الشريك في العلاقة. وتكونت عينة الدراسة من (٣٢١) سيدة من اللاتي يتعرضن للعنف. واستخدم الباحث تحليل التغاير المتعدد وتحليل الانحدار المتعدد للتعرف على الفروق بين السيدات اللاتي تعرضن للاغتصاب الجنسي واللاتي لم يتعرضن للاغتصاب.

وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق بين السيدات المغتصبات وغير المغتصبات لصالح المغتصبات في أعراض الاستثارة وأكثر قلقاً، ولديهن

اهتمامات جنسية أكبر، وتدهور في الهوية حتى بعد ضبط متغير شدة العنف البدني.

الأسباب والعوامل الكامنة وراء العنف الجنسي:

توجد أسباب وعوامل وراء العنف الجنسي، وقد يكون بعضها مرتبط بشخصية الفرد أو بعوامل خارجية، وهذه العوامل هي كما يلي:

[أ] العوامل الشخصية والسلوك الإجرامي:

يكمن وراء كل جريمة دافع أو عامل نفسي، حيث يقع المجرم نفسه بشرعية عمله حتى في الجرائم التي تقع بمحض الصدفة. ومن المعروف أن الانفعال الشديد يعطل عمل الوظائف العقلية فيعوق التفكير السليم وهذا بالنسبة للأسوياء أو العقلاء من المجرمين، أما بالنسبة لمختلي القوى العقلية فهؤلاء يرتكبون جرائمهم دون وعي أو من تلقاء أنفسهم، أو نتيجة تحريض الغير لهم مستغلين حالاتهم العقلية وسهولة استثارتهم. وتظهر العوامل النفسية بصفة خاصة في جرائم القتل والعذاب المفضي إلى الموت وإحداث العاهات والخطف وهتك العرض والاغتصاب والسرقة وغيرها.

وإلى جانب هذا، دلت نتائج بعض البحوث على وجود سمات شخصية خاصة لدى المنحرفين منها؛ الإندفاعية والرغبة في البحث عن اللذة، والإثارة ولفت الأنظار. كما تبين أن الجانح بوجه عام أكثر إنبساطية وإندفاعية وأقل سيطرة على الذات، وأكثر عدوانية وانهزامية وتمرداً وشكاً وتدميراً، كما أنه لا يخشى الفشل أو الهزيمة، ولا يهتم بالمعايير أو القيم، كما أنه أقل خضوعاً للسلطة، ولديه مشاعر متضاربة، وهو يشعر بأنه غير مرغوب فيه أو معترف به (توفيق ، ١٩٩٤).

[٣] الإدمان:

إن تعاطي المخدرات يؤدي إلى تحطيم شخصية المدمن، لذلك نجده يفشل في العمل والحياة وينتقل من عمل إلى آخر، ومن وظيفة إلى أخرى إلى أن يخسر كل فرص العمل والرزق ويستسلم للبطالة والفشل والإجرام الذي يؤدي إلى ارتكاب جريمة الاغتصاب. كما أن المدمن متقلب المشاعر والعواطف يكره بسرعة ويحب بسرعة، وليس لديه القدرة على التحكم في غرائزه وعواطفه، ولا يحترم مشاعر غيره من الناس، وسيئ المعاملة لأهله ووالديه وقد يضرب والده وزوجته وأولاده وأقرب الناس إليه.

ويذكر الفنجري (١٩٨٠) أهم الأسباب التي تؤدي إلى تعاطي المخدرات بجميع صورها؛ وهي كما يلي:

- اعتقاد معظم الناس أن تعاطي المخدرات يؤدي إلى تقوية ممارسة الجنس.
- الهروب من المشكلات العائلية والفقر والأحزان.
- عدم وجود المسليات البريئة كالنوادي الرياضية والاجتماعية والثقافية والفنية.
- الكبت النفسي، والتأخر في سن الزواج.
- ضعف الوازع الديني.
- تهاون الحكومات المحلية في التوعية والعلاج والاكتفاء بالإجراءات البوليسية.

إضافة إلى هذا، يعد الإدمان على تناول الخمور من الموضوعات التي لها أهمية خاصة في السلوك الإجرامي؛ حيث أنه جريمة في حد ذاته وقد يكون

له علاقة مباشرة لمخالفة القانون كجرائم القتل والاغتصاب والسرقة والتشرد والتخلي عن إعالة الأسرة. ومن ثم يتضح أثر الإدمان على المخدرات والخمور على السلوك الإجرامي، وبصفة خاصة في جرائم العنف ولا سيما فيما يتعلق بالجرائم الجنسية والجرائم التي تتسم بخطورتها وإندفاعتيها (توفيق، ١٩٩٤).

[٣] التفكك الأسري:

يقصد بالأسرة في اللغة بأنها الدرع الحصين، وأهل الرجل وعشيرته، وأيضاً بمعنى الجماعة التي يربطها أمر مشترك، وهذه المعاني تلتقي في معنى واحد يجمعها وهو قوة الارتباط، غير أن معنى الأسرة لم يعد يقصد به الأهل والعشيرة، وإنما أصبح يقصد به الزوج والزوجة والأولاد. ويرى غيث (١٩٧٩) أن الأسرة بمثابة جماعة بيولوجية نظامية تتكون من رجل وامرأة يقوم بينهما روابط زواجية وأبناء، ويطلق على هذا الشكل مصطلح الأسرة النووية، أو الأسرة المباشرة أو الأولية أو المحددة، ويتفق معظم العلماء على أن هذا الشكل البسيط للأسرة ينتشر في كافة المجتمعات. ويرى البعض أن الأسرة مجموعة من الأشخاص ارتبطوا ببعض من خلال مجموعة من الأدوار الاجتماعية، وتمثل أدوار الزوج – الزوجة – الأم – الأب – الابن – الابنة؛ الخ، ولهم ثقافتهم المشتركة (جوهري، ١٩٨٤).

ومن ثم، نجد أن الأسرة تمثل الخلية الأولى لتكوين المجتمع وأول جماعة أولية ومنظمة اجتماعية، وأكثر الظواهر الاجتماعية عمومية، وهي أساس المجتمع البشري واستقراره. لذلك إذا حدث خلل أو تدهور في الروابط الأسرية نتج عن ذلك مخاطر كثيرة وحوادث عديدة التي منها السرقة والإدمان والزنا والاغتصاب. ومن إشكال الخلل الذي يمكن أن تصيب الأسرة ما يلي:

- **الطلاق:** من العوامل الأساسية التي تؤدي غالباً إلى إنحراف الأبناء حالات الطلاق وما يصاحبها من تشرد وضياع، وما يعقبها من تشتت وفراق. ومن المسلم به إنه عندما يفتح الولد عينيه على الدنيا ولا يجد الأم التي تحنو عليه، ولا الأب الذي يقوم على أمره ويرعاه، فإنه لاشك سيندفع نحو أشكال الجريمة المختلفة ويتربى على الفساد والإنحراف. ومما يزيد سوءاً زواج المطلقة من زوج آخر، فإن مصير الأبناء التشرد والإنحراف؛ ومما يعقد المشكلة كذلك فقر الأم بعد الطلاق فإنها في هذه الحالة ستضطر إلى العمل خارج المنزل، وهذا يعني أن تترك الأولاد – بغض النظر عن أعمارهم – للشارع تعبث بهم فتن الأيام من غير رعاية أو عناية.

ونجد أن الإسلام بمبادئه السمحة أمر كلاً من الزوجين أن يقوما بالحقوق نحو بعضهما البعض حتى لا يؤول بهما الأمر إلى النتائج التي لا تحمد عقباها (علوان، ١٩٩٧).

- **الهجر:** لا شك أن من العوامل الأساسية التي تؤدي إلى انحراف الأبناء هو الهجر الذي يقوم به الزوج بترك الأم والأبناء بغير عائل إلى مكان غير معلوم لعدة سنوات طويلة، وهذا يؤدي بالزوجة إلى أن تعيش حياة صعبة فلا هي بمطلقة أو بمتزوجة، وليس لها دخل مادي ثابت مما يدعوها إلى الإنحراف هي وأبنائها حيث لا توجد رقابة ولا متابعة.
- **اليتم:** إذا لم يجد اليتيم الذي مات عنه أبواه اليد الحانية التي تحنو عليه والقلب الرحيم الذي يعطف عليه، وإذا لم يجد من الأوصياء المعاملة الحسنة التي ترفق به، والرعاية الكاملة التي ترفع من مستواه، والمعونة التامة التي تشبع حاجاته، فإنه سوف يخطو نحو الإنحراف، وشيئاً فشيئاً

نحو الإجرام، بل سيصبح في المستقبل أداة هدم وتخريب لكيان الأمة وإشاعة الفوضى والانحلال بين أبنائها.

ونجد أن الإسلام بتشريعه الخالد وتوجيهاته الرشيدة أمر الأوصياء وكل من له صلة قرابة باليتيم أن يحسنوا معاملته، وأن يقوما على أمره وكفالته، والإشراف على تأديبه وتوجيهه حتى يتربى على الخير، وينشأ على المكارم الخلقية والفضائل النفسية. وقد قال الله سبحانه وتعالى في هذا الصدد: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ۖ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ۖ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ ۚ ﴾ [البقرة: ٢٢٠] وقال ﷺ **"أنا وكافل اليتيم في الجنة كهاتين وأشار بأصبعيه السبابة والوسطى"** [رواه الترمذي].

- **عمل المرأة:** يرى البعض أن عمل المرأة من الأسباب المهيئة للكثير من جرائم الإنحراف بصفة عامة، وجريمة الاغتصاب بصفة خاصة، حيث أن الخروج الدائم للمرأة من البيت إلى العمل والعودة يعرضها للكثير من المضايقات؛ خاصة إذا كانت تعمل بنظام الورديات الليلية وما يعقب ذلك من تعريضها لمخاطر الاغتصاب.
- **السفر للخارج:** أن سفر الوالدين للخارج أو أحدهما من أجل التكسب وترك الأبناء دون رقابة وإغداقهم بالأموال تعويضاً عن غيابهما، فإن هذا يدفع بالأبناء إلى طريق الإدمان والإنحراف ورفقاء السوء، وارتكاب جرائم متعددة قد يكون منها جريمة الاغتصاب.
- **كثرة الأبناء:** نظراً للحب الشديد للأبناء في المجتمع العربي خاصة، فإن كل من الزوجين يحرصان على إنجاب الذرية الكبيرة دون تفكير في المستقبل من مأكل ومشرب وملبس ومسكن وتعليم وتربية وغير ذلك،

مما يضطر لعمل الأولاد في مهن وحرف وضيعة مما يعرضهم لكثير من المخاطر أو تشردهم في الشوارع، وخير شاهد على ذلك "أطفال الشوارع" الذين يندفعون بلا تردد إلى طريق الإنحراف والجريمة.

- **النزاع والشقاق بين الأبوين:** إن احتدام النزاع واستمرار الشقاق بين الأب والأم، ودوام الخصومة بينهما أمام الأبناء، فإن هذا سيؤدي حتماً إلى هروبهم من البيت وانغماسهم في صحبة قد تدفعهم إلى طريق الإنحراف والجريمة.
- **فقد الأسرة لوظيفتها الأساسية:** إن من أهم وظائف الأسرة هي التربية والتطبيع الاجتماعي، ومن ثم لم يدخر الإسلام وسعاً في تدعيم كيان الأسرة، والعناية بها عناية شاملة في ظل العواطف الإنسانية السامية. وإذا كانت الأسرة عماد المجتمع، فإنه يجب عليها نقل الثقافة والقيم والمعايير الاجتماعية والخلقية إلى الأبناء من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي، ألا أننا نجد الآن أن الأسرة قد فقدت وظيفتها الأساسية وتركت هذا للمؤسسات الخارجية مثل رياض الأطفال، وجليسات الأطفال Baby - sitter.

ومن ثم، نجد إنه يجب على الأسرة أن تعود إلى سابق وظيفتها الطبيعية حتى تحافظ على كيان الفرد وسلامته النفسية وحمايته من الوقوع في براثن الجرائم المختلفة من قتل وسرقة وإدمان مخدرات وكحوليات واغتصاب.

[٤] العوامل الاقتصادية:

إن العامل الاقتصادي يسهم إسهاماً بارزاً في جريمة الاغتصاب من خلال الثراء الفاحش أو الفقر المدقع، والشواهد على ذلك كثيرة؛ ومنها ما يلي:

- **قلة الدخل:** رغم أن هناك وظائف كثيرة وأعمال متعددة إلا أن قلة الدخل المادي الشهري للأسرة مازال منخفضاً، بما يجعل الأب يواصل الليل بالنهار من أجل توفير احتياجات الأسرة. وإلى جانب هذا ، قد تعمل الأم أيضاً لمساعدة الأب حتى يستطيعا معاً توفير الحياة السعيدة للأبناء وتلبية مطالبهم التي لا تنتهي، مما يحول البيت بالنسبة لهما إلى "لوكاندة" حيث يعودان متعبان وفي أشد الحاجة إلى النوم والراحة حتى يستطيعا الاستمرار في سعيهما نحو التكسب. وفي ضوء هذا، يترك الأبناء إلى المربيات الأجنبيات أو رفقاء السوء أو وسائل الإعلام المرئية من تليفزيون ومسرح وسينما دون رقابة أو توجيه مما يجعلهم فريسة سهلة للانحراف والإجرام.
- **البطالة:** إن انتشار أخطبوط البطالة بين أفراد المجتمع يؤدي حتماً إلى الإنحراف والإجرام، فلكل فرد احتياجاته الفطرية والاجتماعية ويريد أن يشبعها، فإذا لم يجد من سبيل لإشباع مثل هذه الاحتياجات فإنه رغماً عنه يلجأ إلى طرق ووسائل غير مشروعة من أجل تحقيق هذا الإشباع. وقد تكون من هذه الطرق غير المشروعة السرقة والقتل والإدمان والاغتصاب.
- **الفقر المدقع والغني الفاحش:** حين لا يجد الطفل في البيت ما يكفيه من غذاء وكساء، ولا يجد ما يستعين به على أسباب الحياة، فإنه سيلجأ إلى الهروب من البيت بحثاً عن الرزق فتتلقفه أيدي رفقاء السوء والجريمة فينشأ في المجتمع مجرماً، ويكون خطراً على النفس والمال والعرض. كذلك يؤدي الغنى الفاحش بالأبناء إلى الاستهتار بقيمة العمل، والانغماس في الترف والبذخ والإسراف المادي مما يجعلهم محل نظر لرفقاء السوء

وأصحاب "بيع المزاج" إلى جانب غياب الرقابة والتوجيه فإن هذا سينجم عنه الوقوع في براثن إدمان المخدرات والزنا والاغتصاب على سبيل التجربة والتغيير والاستمتاع واللذة.

- **ارتفاع أسعار السكن وانتشار العشوائيات:** ما يزيد الأمور تعقيداً للعوامل الكامنة وراء ارتكاب جريمة الاغتصاب ارتفاع أسعار الوحدات السكنية للشباب المقبل على الزواج، بالإضافة إلى انتشار العشوائيات في بعض المناطق، وما يتسم به ساكنيها من أخلاقيات وضيعة وعلاقات مريبة وعدم وجود الخصوصية والتلصص الجنسي، وانتشار بؤر الإدمان والدعارة والإجرام بأشكاله المختلفة.
- **غلاء المهور وتكاليف الزواج:** لاشك أن ارتفاع أسعار السكن مع غلاء المهور وتكاليف الزواج الذي ينظر إليه الآن على أنه من "الفخر" العائلي، وأحياناً من أجل الشهرة مثل إقامة الحفلات والتي يحييها أشهر المطربين والمطربات والراقصات أدى ذلك إلى تأخر سن الزواج لدى الشباب – ذكوراً وإناثاً – الذي لا يجد منفساً لإشباع غرائزه الطبيعية بطرق مشروعة، وما يراه الشباب من استفزاز لما يعرض في بعض البرامج التليفزيونية الخاصة بعرض حفلات الزواج، فإن هذا يولد لديهم دون أدنى شك الكبت النفسي وخاصة الجنسي فيبدأ الشباب في البحث عن سبل لإرواء النهم الجنسي، ومع غياب القيم والوعي الديني ربما يؤدي إلى ارتكاب جريمة الاغتصاب الجنسي.

[٥] العوامل الدينية:

إن الدين حصن حصين يحمي الفرد الذي هو أساس المجتمع ويقيه من الرذائل، ويحليه بالصدق والإخلاص والعفة والطهارة ويحميه من قذف

المحصنات والزنا والميسر والمخدرات والسرقة والقتل والاغتصاب. ونـرى أن هناك عدة أسباب تكمن وراء ظاهرة الاغتصاب؛ وهي كما يلي:

- **ضعف الوازع الديني:** إن ضعف الوازع الديني لدى الفرد يؤدي حتماً إلى "تحليل" الحرام، "وتحريم" الحلال، ويجد الطريق إلى ارتكاب الجـرائم المختلفة التي منها جريمة الاغتصاب الجنسي.
- **الخلوة والاختلاط:** يجب على المرأة حفاظاً على كيانها وعفتها عدم الخلوة برجل أجنبي صوناً لنفسها من هواجس الإثم، ولسمعتها من ألسنة الـزور والبهتان، فقد قال النبي ﷺ "لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محـرم" (أخرجه أبو داود). كما يجب عليها عدم الاختلاط بمجتمع الرجال الأجانب إلا لضرورة حماية لها من أنياب المفترسين من جانب، وتحفظ حياءها وعفافها بالبعد عن عوامل الإنحراف والتضليل من ناحية ثانية، وتصـون عرضها من ألسنة المفترين والمرجفين من جانب ثالث (القرضـاوي، ١٩٩٣). ومن ثم، نرى أن الخلوة والاختلاط قد يكون سبباً من أسباب الاغتصاب الجنسي.
- **التبرج والسفور:** إن المرأة التي لا تلتزم بالمظهر المحتشم الوقور تكـون مطمعاً للمجرمين، لذا يجب عليها عدم التبرج والسفور لقوله تعـالى: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، لأنه تبين أن التبرج المفرط والسفور الفاضح، وتزين المرأة بشتى أنواع الزينـة المحرمة خارج المنزل، وإظهار مفاتنها ومحاسنها يعرضها لمخـاطر؛ قد تكون من نتائجه فقد عذريتها.
- **الختان:** يقصد بالختان في اللغة: قطع القلفة "أي الجلدة" التي هي علـى رأس الذكر، وقد قال رسول الله ﷺ **"الختان سنة للرجال ومكرمة للنساء"**

[رواه أحمد]. ففي الختان تهذيب لأخلاق المرأة، حيث يعمل الختان على تقليل الإثارة الجنسية للمرأة مما يحفظ حياءها وعفافها. والمرأة التي لم تختتن تكون عرضة للإثارة الجنسية فيحدث ما لم يحمد عقباه. ومن ثم، فإن من فوائد الختان ما يلي:

- إنه رأس الفطرة وشعار الإسلام وعنوان الشريعة.
- إنه من تمام الحنيفية التي شرعها الله على لسان إبراهيم عليه السلام.
- إنه يميز المسلمين عن غيرهم.
- إنه إقرار بالعبودية لله والامتثال لأوامره.
- إنه يجلب النظافة والتزين وتحسين الخلقة.
- إنه يعمل على تعديل وتهذيب الشهوة الجنسية.

- **الفراغ ورفقاء السوء:** إن عدم الاستفادة بأوقات الفراغ في ممارسة أنشطة ثقافية ورياضية وفنية تدفع بالشباب إلى الاختلاط بقرناء السوء، وتعلم الرذائل، والاستهتار بقيم المجتمع الأخلاقية، وارتكاب الجرائم المنافية للآداب العامة؛ وقد يكون منها الاغتصاب الجنسي.

[٦] الإعلام:

إن مشاهدة أفلام الجريمة والجنس من العوامل التي تؤدي إلى إنحراف الأجيال الصاعدة، وتدفعه إلى الشقاوة وارتكاب الجريمة، والسير وراء الميوعة والخلاعة والإنحلال، وما يقرؤه من مجلات ماجنة فاحشة متضمنة صور عارية مثيرة للغرائز تلهب الأحاسيس وتشجع على الإنحراف والإجرام.

ونجد أن الإعلام بوسائله المختلفة قد شارك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تزايد جرائم الاغتصاب الجنسي؛ وذلك عن طريق مما يلي:

- إهتزاز صورة الأسرة ومكانتها.
- السخرية من الزواج واستقراره وفلسفته.
- كثرة المواد الدرامية التي تناولت ظاهرة الاغتصاب بطريقة غير موضوعية.
- عدم وجود برامج هادفة واعية للشباب.
- تركيز الصحافة الصفراء على الجنس الفاضح.
- استخدام ألفاظ وتعبيرات غريبة وإيماءات جنسية في الإعلانات والأفلام والمسرحيات.
- عدم ترسيخ مفهوم الحرية لدى الشباب واحترام حرية الغير.
- الغزو الغربي الذي يواجه الشباب، والذي يستهدف إلى التحقير من المعايير والقيم الاجتماعية، وإلى التشكيك في المفاهيم والثوابت العقائدية الذي تربي عليها.
- سبل الوقاية لحماية المرأة من الاغتصاب الجنسي.

ومع تزايد جرائم الاغتصاب الجنسي – المعلنة وغير المعلنة – ليس فقط في المجتمع المصري؛ والتي هي في كونها ظاهرة جديدة على المجتمع، ولم تكن موجودة بهذا الحجم آثار العديد من المخاوف والتساؤلات حول كيفية حماية الإناث من الاغتصاب الجنسي وسبل الوقاية. ونذكر فيما يلي بعضاً من هذه السبل الوقائية:

(١) **دور المسجد:** إن من أولى الأسس التي يقوم عليها المجتمع المسلم هو سلامة الإيمان وصحة العقيدة، لذا يجب على رجال الدين الإسلامي الاهتمام بدورهم الفعال في المجتمع، ونشر العقيدة الصحيحة السليمة بين الشباب. ومن ثم، يستقيم الشباب على شرع الله، فيخاف أن يرتكب

ذنباً أو إثماً في حق نفسه أو في حق الآخرين. إضافة إلى ذلك، يجب دعوة الشباب إلى غض البصر عن المحرمات، والتزام الإناث بالزي المحتشم الوقور، وعدم التبرج الزائد، وعدم الخلوة والاختلاط بين الجنسين، وتصحيح بعض المفاهيم الخاطئة عن الحرية.

(٢) **دور الأسرة:** على الأسرة دور كبير في حماية أبنائها من الوقوع في براثن الإنحراف والجريمة، فيجب أن تعود للأسرة وظيفتها الطبيعية في تربية الأبناء على الفضيلة والقيم الأخلاقية الرفيعة حماية لهم من أشكال الإجرام المختلفة، ولن يتم ذلك إلا عن طريق التفاهم والانسجام والتوافق بين الوالدين الذي ينعكس بالإيجاب على تربية الأبناء وتقديم الرعاية والتوجيه وتشديد الرقابة على سلوكيات الأبناء.

(٣) **دور المدرسة:** تعد المدرسة المؤسسة التربوية الثانية بعد الأسرة، لذا يجب عليها القيام بدورها التربوي السليم في تنشئة جيل على الفضيلة ومكارم الأخلاق والمحافظة على حقوق الآخرين. ومن ثم تستطيع المدرسة أن تقوم بدورها الفعال من خلال تحديث المناهج الدراسية وطرق التدريس، وأن تكون هناك مواد دراسية لتنمية الخلق القويم.

(٤) **دور الإعلام:** نرى أن للإعلام بوسائله المختلفة دوراً جلياً في تربية الشباب تربية قويمة، ويتم ذلك عن طريق ما يلي:

- الاهتمام بترسيخ القيم والأخلاق الرفيعة.
- إبراز الشخصيات الناجحة حتى تكون قدوة للشباب.
- العمل على توعية الشباب في مواجهة الأزمات.
- تقليل المواد الإعلامية المرتبطة بالإثارة والجنس والعنف.
- الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للمجتمع.

(٥) **دور القانون والأمن:** نرى أنه يجب أن تكون القوانين أكثر صرامة وحزماً على المغتصبين، وتعديل بعض البنود الخاصة بزواج المغتصبة، وتكثيف التواجد الأمني في المناطق النائية البعيدة عن العمران، ومحاولة القضاء على بؤر الإدمان والدعارة، وتوفير عدد كاف من الشرطة الراكبة لمراقبة الطلبة الهاربين من مدارسهم، والأبناء الهاربين من أسرهم.

(٦) **دور الاقتصاد:** حتى يمكن التقليل من حجم الجرائم المختلفة، فيجب العمل على زيادة الدخل للفرد، ومحاربة البطالة، ومكافحة الفقر، وخلق فرص عمل جديدة، وترشيد الاستهلاك الحكومي، ومكافحة الربا والرشوة والاختلاس والسرقة.

استراتيجيات الحد من ظاهرة العنف الجنسي:

في ضوء ما تم عرضه حول ظاهرة العنف الجنسي، نجد أنه ينبغي اقتراح بعض الاستراتيجيات من أجل الحد من هذه الظاهرة كما يلي:

(١) إعداد دراسات متعمقة حول جرائم هتك العرض والاغتصاب التي تحدث في محيط الأسرة أو المجتمع على حد سواء، من حيث العوامل الديموجرافية والنفسية والاجتماعية التي قد تساهم في ارتكابها.

(٢) دعوة الجهات الحكومية إلى النظر في تعديل بعض الإجراءات القانونية الروتينية في التعامل مع قضايا العنف الجنسي الذي تتعرض له النساء والفتيات والأطفال.

(٣) التشجيع على القيام بدراسات وبحوث التي تلقى الضوء على العوامل المؤدية إلى عدم إبلاغ الضحايا من النساء والفتيات عن جرائم العنف الجنسي التي ترتكب ضدهن.

(٤) إنشاء مراكز لحماية وتأهيل النساء والفتيات ضحايا العنف الجنسي بالتعاون ما بين الجهات الرسمية المختصة والمنظمات غير الحكومية.

(٥) رسم السياسات والآليات على المستوى الوطني لحماية ورعاية النساء والفتيات والأطفال ضحايا العنف الجنسي.

(٦) التشجيع على إعداد البحوث التي تهدف إلى الكشف عن الدوافع الحقيقية التي تقف خلف تعرض النساء والفتيات والأطفال للعنف والإيذاء الجنسي.

(٧) الدعوة إلى إدخال مفهوم الصحة الجنسية للمرأة إلى جانب الصحة النفسية في القوانين والأنظمة المعمول بها في البلدان العربية.

(٨) دعوة الجهات الرسمية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان للسعي من أجل وضع البرامج والآليات الوقائية والعلاجية على المستوى الوطني لمعالجة مشكلات العنف الجنسي.

(٩) تأمين الدعم الفني والمالي لإجراء الدراسات الاستقصائية والمسوحات الوطنية حول حجم مشكلة العنف الجنسي ومدى انتشارها وأسبابها وآثارها.

(١٠) توعية النساء والفتيات بحقوقهن القانونية عن طريق الندوات والمحاضرات والنشرات الإعلامية، وذلك بالتعاون فيما بين المؤسسات الرسمية والأهلية ووسائل الإعلام المختلفة.

(١١) توعية وتدريب العاملين في أجهزة العدالة الجنائية بكيفية التعامل مع الصور المختلفة للعنف الجنسي ضد النساء والفتيات والأطفال.